Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

بين الصناعة والمعنى في الترجيح بين غوامض الإعراب في تفسير البيضاوي

Between Grammar Rules and Meaning in Weighing the Ambiguities of Syntax in Al-Bayḍawi's Interpretation

Khalid Nasser Almalki[1], Mat Taib Pa[2], Mohamad Hussin[3]
[1,2 & 3]Department of Arabic and Middle Eastern Languages, Faculty of Languages and Linguistics, Universiti Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia.
aborobaa@hotmail.com, mattaib@um.edu.my, mohamadhussin@um.edu.my

الملخص

إن كثرة الاحتمالات الإعرابية من طبيعة اللغة العربية، وسمة من سمات النص القرآني الذي هو زاخر بهذه الاحتمالات والنماذج الإعرابية. والترجيح بين هذه الوجوه الإعرابية يحتاج إلى دقة نظر وتأمل وتحليل؛ للوصول إلى المراد. ويقوم البحث بدراسة دور الصناعة النحوية والمعنى في الترجيح بين هذه الوجوه الإعرابية مركزا على هذه الظاهرة في القرآن الكريم من خلال تفسير البيضاوي. وقد اعتمد البحث بصورة عامة على المنهج النوعي (الكيفي)، وعلى وجه الخصوص على استقراء تام لنماذج عينة الدراسة من التراكيب اللغوية في الزهراوين (البقرة وآل عمران) بما اشتملت عليه من الوجوه الإعرابية المتعددة. وقد بلغت أربعين عينة فيها من الوجوه الإعرابية ما يوقد فتيل البحث، ليتخطى الجانب التنظيري إلى الجانب التطبيقي والذي من خلاله استطاعت الدراسة أن تقف على جوانب عديدة تساعد على الترجيح بين الوجوه الإعرابية المحتملة. فوقفت الصناعة النحوية إلى جانب المعنى للوصول إلى المراد. فكان ما اتفقت فيه الصناعة النحوية مع المعنى هو الأولى في الترجيح ما لم يخرج المعنى إلى غرض بلاغي فحينئذ يُنظر في الصناعة النحوية لتلمس إعرابا يوافق المعنى. وكشفت الدراسة أيضا أنه إذا اتفقت الصناعة النحوية والمعنى في أكثر من وجه إعرابي فالراجح للمعنى غير المتكلف فيه، فالظاهر هو الأولى ما لم يستدع المعنى نكتة بلاغية، كما أن التقدير والإضمار يلعبان دورا مهما في الترجيح، فالمعنى والإعراب اللذان ليس فيهما تقدير أو إضمار هما أولى من غيرهما، وكشفت الدراسة أيضا أن ما ليس له شرط مقدم على غيره.

الكلمات المفتاحية: الاحتمالات الإعرابية، الترجيح، تفسير البيضاوي، الإعراب، المعنى.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

Abstract

The abundance of syntactic possibilities is part of the nature of the Arabic language, and it is one of the features of the Qur'anic text. It is replete with these possibilities and syntactic models. The weighting between these syntactic faces requires careful consideration, reflection, and analysis to reach the goal. The research is based on the role of grammar rules and meaning in weighing these syntactic faces, focusing on this phenomenon in the Holy Qur'an through the interpretation of al-Bayḍāwi. The research in general relied on the qualitative approach, and in particular on a complete extrapolation of the samples of the study from the linguistic structures in al-Zahrawayn (*al-Baqarah* & *Āli 'Imrān*) with its multiple syntactic faces. Forty samples of syntactic faces were identified, which inspires the research to go beyond the theoretical side to the applied side, through which the study was able to stand on many aspects that help to weigh between the possible syntactic faces. The grammar rules stood next to the meaning to reach the goal. What the grammar rules agreed on with the meaning was the first in the preference, unless the meaning came out to a rhetorical purpose, then the grammar rules will be looked at to find an expression that agrees with the meaning. The study also revealed that if the grammar rules and the meaning agree in more than one inflectional aspect, then the most correct meaning is the uncomplicated meaning in it, so the apparent is the first unless the meaning calls for a rhetorical joke. The study also revealed that what has no condition takes precedence over others.
Keywords: syntactic possibilities, weighting, interpretation of al-Bayḍāwi, linguistic structures, meaning

Article History:

Received: 6/4/2023 Accepted: 30/4/2023 Published: 31/7/2023

المقدمة

إن الإعراب يمثل عنصراً أساسياً في نظام العربية، فهو ما يحقق لها الإبانة والوضوح، ومن أدرك أهميته أيقن أنه جزء لا يتجزأ عنها، فالفهم الصحيح وما يحتمله من معانٍ مختلفة لا يتم إلا من خلال الإعراب الصحيح الذي تنكشف به الأستار عن الأسرار، فالإعراب الذي تميزت به لغة العرب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، إذ به يتم التفريق بين المعاني بالحركات، ويعد تعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة من باب سعة المعنى، ويعتبر من سمات النص القرآني. فلا تكاد تخلو آية منه من الاحتمالات الإعرابية فيها، والمتأمل في هذه الاحتمالات الإعرابية يجدها لا تنفك عن المعنى، ولا يمكن فصل المعنى عن الإعراب، فكلاهما متلازم، ويمثلان علاقة وطيدة كعلاقة الروح والجسد.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وقد اهتم علماؤنا بالمعنى وأولوه عناية فائقة، بل جعلوه حكماً في تصحيح القواعد النحوية. فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد فمردود[1]. ويقول السمين الحلبي عند إعرابه آية كريمة:" ولا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى المذكور في الآية"[2]. ولا شك أن تعدد الوجوه الإعرابية يستتبعه تعدداً في المعاني، والترجيح بين هذه الوجوه الإعرابية يحتاج إلى دقة نظر وتأمل وتحليل، فالمعنى له دور بارز في الترجيح، ولا يمكن إغفال الصناعة النحوية فهي كذلك تلعب دوراً بارزاً إلى جانب المعنى في الترجيح بين أوجه الاحتمالات الإعرابية.

وبعد أن فشا اللحن وانتشر كان على عاتق علمائنا عبء كبير، وحمل تنوء به الجبال، فقد دأبوا على وضع القواعد النحوية التي تصون اللسان من اللحن والخطأ، حرصاً على الأداء السليم لنصوص القرآن الكريم، وخدمة لفهم ألفاظه، وتراكيبه، ويعد علم النحو من أجل العلوم، فهو وسيلة من وسائل فهم القرآن الكريم، وطريقٌ إلى تحليل تراكيبه، لإصابة المعنى الصحيح، حتى عُدَّ من علوم القرآن الكريم[3] فهو أداة قيمة في تفسير القرآن الكريم. يقول مكي بن أبي طالب: "بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"[4]. ويعد علم النحو أثراً رائعاً لتدريب العقل من خلال الملاحظة والتأمل، ولا يمكن الاستغناء عن القواعد العربية فهي تساعد كثيراً على فهم المعنى المراد، فهو مقياس تقاس به الكلمات أثناء وضعها في الجمل كي يستقيم المعنى، وهو السد المنيع والحامي المطيع الذي يحمي اللغة من شتى مراميها تعبيراً ومعنى، بل إنه يخدم جميع العلوم الأخرى؛ لأنه الحكم على نظام اللغة، والمرشد الذي يقودنا إلى الاستعمال السليم، كي لا تعم الفوضى، ويُحرَّف الكلم عن مواضعه.

مشكلة البحث

يعد تعدد الوجوه الإعرابية من ميزات العربية، وهو سمة من سمات النص القرآني فلا تكاد تخلو آية منه، إلاَّ وفيها تعدُّدٌ من حيث الوجوه الإعرابية، ولا شك أن الإعراب والمعنى يتضافران لبيان المراد من لفظةٍ، أو تركيب، كما أن السياق له دور حاسم في توجيه المعنى إلى المقصود، وحيث إن قواعد النحو تجيز هذه الاحتمالات الإعرابية يكون التوجيه الإعرابي بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة في السياق اللغوي باختيار إعراب دون آخر بناء على المعنى المراد، والنص القرآني مليء بمثل هذه الاحتمالات

[1] Al-Mubarrid, Muhammad bin Yazīd. *Al-Muqtaḍab*. Muhammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uẓaimah (ed.). (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1994), 4:311
[2] Al-Samīn al-Ḥalabi, Shihāb al-Dīn Ahmad bin Yūsuf. *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. Ahmad Muhammad al-Kharrāṭ (ed.). (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 2:229.
[3] Al-‘Akbari, Abu al-Baqā’ AbdulLah bin al-Ḥusayn. *Al-Tibyān fī I‘rāb al-Qurān*. ‘Ali Muhammad al-Bajāwi (ed.). (Cairo: ‘Isa al-Babiy al-Ḥalabi, 1967), 1:29.
[4] Makki, Abu Muhammad Makki bin Abi Ṭālib. *Mushkil I‘rāb al-Qurān*. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin (ed.). (Beirut: Mu’assasah al-Risālah, 1985), 1/63.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

الإعرابية، وتعدد الوجوه الإعرابية من طبيعة العربية ودليل على سعتها، ففي قوله تعالى:﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا﴾ (يس:33)، ورد في كلمة (أَحْيَيْنَٰهَا) وجهان من الإعراب:

الأول: الرفع على أنها صفة (الأرض)، وهذا اختيار الزمخشري[1]

الثاني: النصب على أنها حال، وهذا اختيار أبي حيان[2].

تعددت الوجوه الإعرابية لكلمة (أَحْيَيْنَٰهَا) وتبعاً لهذا التعدد الإعرابي اختلف المعنى، وهذا شأن كل كلمة تتعدد فيها الوجوه الإعرابية. ففي إعراب (أَحْيَيْنَٰهَا) صفة تكون على معناها الحقيقي بأن الأرض وصفت بالجملة (أَحْيَيْنَٰهَا). وأما على الوجه الثاني وهو الحال تكون على معنى: أن الأرض محياه، وقد أنكر أبو حيان على الزمخشري الوجه الأول بقوله: "وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة"[3]. وهذه إشارة منه إلى القاعدة الشهيرة التي تقول إن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات[4]. وهنا (الأرض) معرفة، فكيف تكون (أَحْيَيْنَٰهَا) صفة؟ ومن هنا وقع الخلاف في هذه المسألة من حيث الصناعة النحوية، والمعنى في كلا الوجهين صحيح ولا خلاف فيه، ولكن الصناعة النحوية عند أبي حيان تأبى الوجه الأول، فكيف يكون الترجيح من هذين الاحتمالين؟ وهل الصناعة النحوية في هذه المسألة مجمع عليها النحويون؟ وهل هذه القاعدة لها استثناء شأن أي قاعدة يكون لها استثناءات حتى يصح الوجه الأول؟ وهل يمكن الترجيح من خلال المعنى دون النظر إلى الصناعة النحوية؟ ومن هنا ندرك أهمية الصناعة النحوية في الترجيح، كيف لا، وقد اعترض أبو حيان على الوجه الأول معللاً أن الصناعة النحوية تأبى ذلك، وسوف تناقش جميع هذه التساؤلات في موضعها من المقال.

وفي قوله تعالى:﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾(الأنعام:69) ورد في كلمة (ذِكْرَىٰ) ثلاثة احتمالات[5]:

الأول: النصب على المصدر بفعل مضمر تقديره: ولكن ذكروهم ذكرى، وهذا من عطف الجمل.

الثاني: الرفع على الابتداء وخبره محذوف وتقديره: عليكم ذكرى، أي: تذكيرهم، وهو أيضاً من عطف الجمل.

الثالث: الجر عطفاً عل موضع (شيء) المجرورة بمن، أي: ما على المتقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى، وهذا من عطف المفردات.

---

[1] Al-Zamakhshari, Abu al-Qāsim Mahmūd bin ‘Amru bin Ahmad. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 4:41-51.
[2] Al-Andalūsi, Muhammad bin Yusuf bin Ali. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. Ṣidqi Muhammad Jamīl (ed.). (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 9:63.
[3] Ibid.
[4] Al-Mubarrid. *Al-Muqtaḍab*. (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1994), 5:249.
[5] Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 4:677.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وقد منع الزمخشري الوجه الثالث بقوله: "ولا يجوز أن يكون عطفاً على محل من شيء كقولك: ما في الدار من أحد ولكن زيدٌ؛ لأن قوله (من حسابهم من شيء) يأبى ذلك"[1]. ووجه الإباء عند الزمخشري أن من حسابهم (حال)، والحال قيد في العمل تقديره: شيء من حسابهم، فيكون (شيء) مقيد بـ(حسابهم). فلو عطف عليه (ذِكۡرَىٰ) لكان أيضاً مقيداً بـ(حسابهم) فيصير المعنى ولكن ذكرى من حسابهم على اعتبار أن (الواو) حرف عطف، و(لكن) للاستدراك ولا أن (ذِكۡرَىٰ) ليس من حسابهم فلا يجوز عطفه على ما هو حسابهم"[2]. فالذي جعل الزمخشري يمنع الوجه الثالث هو المعنى الذي دلّ عليه الإعراب، فلو اختلف الإعراب لاختلف المعنى معه، وقد أنكر أبو حيان على الزمخشري منعه لهذا الوجه لأنه لا يلزم في العطف بـ(لكن) على مقيد اعتبار ذلك القيد في المعطوف، فالواو عند أبي حيان للعطف و(لكن) للاستدراك. واعتراض أبي حيان على الزمخشري مبني على الصناعة النحوية. فأحرف العطف عند النحويين على نوعين:[3]

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى إما مطلقاً من غير قيد وهو أربعة: (الواو، والفاء، وثمّ، وحتّى) وإما مقيداً بقيد وهو اثنان (أو، وأم) وشرطهما في اقتضاء التشريك لفظاً ومعنى ألاَّ يقتضيا إضراباً.

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى لما قبله هما حرفان (بل، ولكن) وإما أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهما حرفان (لا، وليس)

واختلف في العطف بـ(ولكن) على ثلاثة مذاهب:

الأول: ألاَّ تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهذا مذهب الفارسي[4]

الثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو زائدة[5]

الثالث: العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهذا مذهب ابن كيسان[6].

---

[1] Al-Zamakhshari, Abu al-Qāsim Mahmūd bin ‘Amru bin Ahmad. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 2:35.

[2] Al-Qaunawi, ‘Iṣād al-Dīn Isma‘īl bin Muhammad. *Hāshiyah al-Qaunawi ‘Ala Tafsīr al-Baiḍawī.* AbdulLah Muhammad ‘Umar (ed.). (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, n.d), 4:66.

[3] Ibn Mālik, Muhammad bin ‘AbdulLah. *Sharḥ Tashīl al-Fawā’id*. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid & Muhammad al-Makhtūn (ed.). (Cairo: Hujr li al-Ṭibā ‘ah wa al-Nashr, 1990), 3:317; al-Azhari, Khālid bin AbdulLah bin Abu Bakr. *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘Ala al-Tawḍīḥ.* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2000), 2:153.

[4] Al-Fārisi, Abu al-Hasan bin Ahmad. *Al-Masā’il al-Manthūrah*. Muṣṭafa al-Haddādi (ed.). (Damsyiq: Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah bi Dimashq), 187.

[5] Al-Murādi. *Al-Jana al-Dāni fī Ḥurūf al-Ma‘āni.* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1992), 578; Al-Murādi. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* (Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabi, 2008), 2:995; Al-Azhari. *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘Ala al-Tawḍīḥ*. (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2000), 2:154.

[6] Ibid; Al-Andalūsi. *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*. (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1998), 2:629.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وبعد هذا، ففي قوله تعالى: (ولكن ذِكۡرَىٰ) خلاف بين النحويين، هل هو من عطف الجمل أو المفردات؟ فالزمخشري منع الوجه الثالث وهو الجر عطفاً على موضع (شيء) لأن المعنى يأبى ذلك بعد أن جعل لكن هي العاطفة، والواو عنده زائدة، وأبو حيان اعترض على الزمخشري من حيث الصناعة النحوية فالعطف عنده بالواو، ولكن للاستدراك فهي زائدة، فالخلاف وقع بين المعنى والصناعة النحوية، فأيهما أرجح ولا سيما إذا كانت القاعدة النحوية فيها أكثر من مذهب؟ وهل ننظر إلى المعنى فقط؟ أم إلى الصناعة فقط؟ أم إلى كليهما؟ كيف يمكن الترجيح بين الصناعة النحوية والمعنى؟ كل هذه الأسئلة سوف يسعى الباحث إلى مناقشتها في موضعها من هذا المقال.

منهج البحث

يقوم البحث بدراسة الترجيح بين الصناعة والمعنى، وأثره في بناء المعنى السياقي مركزاً على هذه الظاهرة في القرآن الكريم من خلال تفسير البيضاوي. وقد اعتمد البحث بصورة عامة على المنهج النوعي (الكيفي) القائم على جمع مادته من المصادر الرئيسية والثانوية، كالكتب والمقالات والرسائل الجامعية. واعتمد البحث أيضاً على منهج تحليل الوثائق من خلال استخراج الأدلة من الوثائق والاعتماد عليها في تكوين النتائج ومناقشتها ويأتي تفسير البيضاوي في مقدمتها. بالإضافة إلى ذلك اعتمد البحث أيضاً على نموذج Ary et al 2010 فهو كما يقول أحمد حسن الفقيه "يعتبر مناسباً لتحليل البيانات النوعية؛ لأنه يتسم بالشمول ويحتوي على مراحل وخطوات واضحة"[1]. ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل: التنظيم والألفة، والترميز والتقليص، والتفسير والتمثيل، وسيأتي تفصيل ذلك.

وقد اعتمد البحث في جمع المعلومات على المصادر الأولية كالكتب والمقالات والرسائل الجامعية. فقد جمع كماً كبيراً من هذه المصادر تنوعت فيها الكتب فمنها: الكتب النحوية، واللغوية، والمعاجم والتفاسير، والسير، والتراجم والشعر والدواوين. وكان في المقام الأول من هذه الكتب هو" القرآن الكريم". واعتمد الباحث أيضاً على البحوث الجامعية والدراسات السابقة، ومنها ما يأتي:

الدراسة الأولى: بعنوان (أثر السياق في فهم النص القرآني تفسير البيضاوي أنموذجاً) للباحث: رحاب فيصل، نال بها درجة الماجستير عام1414هـ، جامعة البصرة، كلية الآداب.

قسم الباحث دراسته إلى مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة، ومن أبرز نتائجه الآتي:

- اعتماد البيضاوي على سياق الموقف المتمثل بالقرائن.

[1] Al-Faqīh, Ahmad Hasan Ahmad. *Taṣmīm al-Baḥth al-Naw'ī fī al-Majāl al-Tarbawī ma'a al-Tarkīz 'ala Buḥūth Ta'līm al-Lughah*. (Majallah al-Dawliyyah li al-Dirāsāt al-Nafsiyyah, vol. 3, 2017), 362.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

- التباين في تفسير الآية الواحدة نتيجة اعتماد كل مفسر على مذهبه الخاص.

وبعد قراءة هذه الدراسة بتأن تبين ما يأتي:

اختلاف موضوع الدراسة في البحث حيث اعتمدت على أثر السياق في فهم النص القرآني وهذا خلاف ما عليه موضوع المقال.

ركز البحث على بيان المعنى من خلال السياق، خلاف المقال الذي ركز على الوجوه الإعرابية وبيان معنى كل وجه وأثر السياق في ذلك وترجيح الوجه الراجح مع ذكر الأسباب.

الدراسة الثانية: بعنوان نقد الوجه النحوي عند الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي، للباحث/ أحمد عباس الأمير، نال بها درجة الدكتوراه جامعة بابل كلية التربية. تحدث الباحث عن التعريف بالشهاب الخفاجي، ونهجه في نقد الوجه النحوي، وذكر بعضاً من مصطلحات الترجيح والاستحسان، والتضعيف وعدم الاستحسان، وقد توصل إلى الآتي:

- اعتمد الشهاب في منهجه على الدقة والشمولية والتنظيم.
- اختلاف الدواعي التي اعتمدها في نقده بين السماع، والقياس، والمعنى.

وبعد القراءة المتأنية لهذا البحث تبين ما يأتي:

- نقل كلام الشهاب دون مناقشة وهو خلاف ما عليه المقال من مناقشة وترجيح.
- اختلاف عينة الدراسة بين البحث والمقال.

الدراسة الثالثة بعنوان: القراءات القرآنية في تفسير البيضاوي ظاهرة الهمز دراسة صوتية) للباحث/ شيماء محمد صبري، نال بها درجة الماجستير، جامعة المثنى كلية التربية، أوروك للعلوم الإنسانية المجلد 8 العدد:1/ج – السنة 2115هـ.

تحدث الباحث عن الهمز من حيث (التعريف والصفات والأحكام ، وعن القراءات القرآنية في تفسير البيضاوي التي تضمنت هذه الظاهرة) وقد توصل إلى عدة نتائج أبرزها ما يأتي:

- للهمز ثلاثة أحكام: تسهيل، وتحقيق، وبين بين.
- كان البيضاوي يرجح القراءات التي تراعي أصل الهمزة.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وبعد القراءة المتأنية لهذا البحث اتضح ما يأتي:

- اختلاف موضوع الدراسة فقد درس البحث ظاهرة الهمز، ودرس المقال ظاهرة الاحتمالات الإعرابية مناقشة وترجيحاً.
- طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في البحث وهو خلاف المقال الذي وازن بين الجانبين النظري والتطبيقي.

ولم يغفل الباحث المصادر الثانوية التي تنقل معلوماتها عن المصادر الأولية، وكان لا بد من الوقوف على هذه المصادر ومعرفة آراء العلماء المتأخرين الذين نقلوا عن المتقدمين حتى تتضح المسألة بكل أبعادها، وحرص الباحث على أن تكون المصادر الثانوية دقيقة جداً خاصة في النقل غير المباشر عن المصادر الأولية. وعلى وجه الخصوص قام الباحث باستقراء تام لنماذج عينة الدراسة من التراكيب اللغوية في الزهراوين (البقرة وآل عمران) في كتاب (تفسير البيضاوي) بما اشتملت عليه من الاحتمالات الإعرابية لمناقشتها وتحليها وبيان الراجح فيها. وقد بلغت أربعين عينة فيها من الاحتمالات الإعرابية المختلفة ما يوقد فتيل البحث ويشعل ذهن الباحث للخروج من التنظير اللغوي إلى حيز التطبيق اللغوي لمناقشة أسباب تلك الاحتمالات وأثرها على المعنى.

وتتم طريقة جمْع البيانات في ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى: التنظيم والألفة. فقد نظم الباحث مادته التي جمعها من الوثائق بعد التأني في قراءتها. وذلك لتجهيزها للخطوة التي تليها والتي فيها راجع الباحث تعدد الوجوه الإعرابية مراجعة دقيقة ومتأنية من خلال ما جمع من مصادر بغية تحويل هذه المادة إلى نص مكتوب بدأ فيه الباحث رحلته. وبعد أن استكمل الباحث جمْع بياناته حول موضوعه تم ترتيب الأفكار الأولية وتنظيم البيانات.

وفي المرحلة الثانية: الترميز والتقليص. بدأ الباحث في كتابة ملاحظاته التحليلية. فهي تساعد الباحث على التفكير نظرياً في نتائج البحث والربط بين النتائج والإطار المفاهيمي وتكون هذه الملاحظات عبارة عن تعليقات وأسئلة حول ما تم جمعه من بيانات. فهي تساعد في عملية ترميز تلك البيانات حيث يقرأ الباحث محتوى البيانات بتأنٍ ودقة ثم يتم تقسيمها إلى أجزاء في جملة أو فقرة وتوضع تسميات لهذه التقسيمات. والمرحلة الثالثة تتمثل في طريقة تحليل البيانات في التفسير والتمثيل، وفيها يتم تفسير البيانات التي جمعها الباحث وربطها بالرموز. ويتم في هذا الصدد القيام بالخطوات الآتية تمشياً مع أهداف البحث وهي: بيان أسباب الاحتمالات الإعرابية، وبيان تأثيرها على المعنى.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وقبل الخوض في المناقشة والترجيحات نسلط الضوء على الفروق اللغوية بين الصناعة والمعنى:

أولاً: الصناعة النحوية:

الصناعة في اللغة هي :معنى الحرفة التي يتكسب بها.[1] وقيل هي حرفة الصانع وعمله[2]

والصناعة النحوية هي: ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية، وقيل المتعلق بكيفية العمل[3]، وقيل هي: ملكة نفسانية يقتدر بها الإنسان على استعمال موضوعات ما، نحو غرض من الأغراض على سبيل الإرادة صادرة عن بصيرة بحسب التمكن منها[4] والنحو صناعة عامية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليعرف الصحيح من الفاسد[5]، وقيل: كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه، ويتدرب، وينسب إليه.[6]

ثانياً: المعنى:

عنى بكذا واعتنى به وهو معنيّ به، ومنه قول سيبويه: وهم ببيانه أعنى، وعنيت بكلامي كذا، أي أردته وقصدته، ومنه: المعنى.[7]، ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيّته: مقصده، والاسم العناء، يقال عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناة كلامه وفي معنى كلامه.[8]

وفي الاصطلاح: المعنى هو القصد الذي به يقع القول على وجه دون وجه.[9] وقيل هو ما يستفاد من اللفظ ويدل عليه.[10]

مناقشة النتائج

في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (آل عمران:18)

ورد في (العزيزُ الحكيمُ) احتمالان ذكرهما البيضاوي:[11]

---

[1] Al-Askari, Abū Hilāl Al-Hassan bin Abdullah. *Al-Furūq al-Lughawiyyah*. Muhammad Ibrahim Salim (ed.). (Cairo: Dār al-'Ilm, nd.), p. 1/135
[2] Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr al-Hanafi. *Mukhtār al-Saḥiḥ*. Yusuf al-Sheikh Muhammad (ed.). (Beirut: Modern Library, 1999), p. 1/179.
[3] Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali. *Al-Ta'rīfāt*. (Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub, 1983), p. 1/134
[4] Al-Suyūṭi, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalāl al-Dīn. *Mu'jam Maqālīd al-'Ulūm fi al-Ḥudūd wa al-Rusūm*. Mohamed Ibrahim (ed.). (Cairo, Egypt: Maktabat al-Adab, 2004), p. 1/93.
[5] Al-Suyuṭi, Abd al-Rahman bin Abi Bakr. *Al-Iqtirah fī Uṣūl al-Naḥwi*. (Damascus: Dar Beirut, 2006), p. 1/33.
[6] Abu al-Baqa, Ayyūb bin Musa al-Husayni. *Al-Kulliyyat Mu'jam fī al-Muṣṭalaḥāt wa al-Furūq al-Lughawiyyah*. Adnan Darwish & Muhammad Al-Masry (ed.). (Beirut: al-Risālah. nd.), p. 1/544.
[7] Al-Zamakhshari, Abu al-Qāsim Mahmud bin 'Amr. *Asās al-Balāghah*. (n.p, 1998), p. 1/682.
[8] Ibn Manzūr, Muhamad bin makram. *Lisān al-'Arab*. (Beirut: Dār Ṣādir, 1994), p. 15/106.
[9] Al-Askari, Abū Hilāl Al-Hassan bin Abdullah. *Al-Furūq al-Lughawiyyah*. (nd.), p. 1/33.
[10] Abu al-Baqa, Ayyūb bin Musa al-Husayni. *Al-Kulliyyat Mu'jam fī al-Muṣṭalaḥāt wa al-Furūq al-Lughawiyyah*. Adnan Darwish & Muhammad Al-Masry (ed.). (Beirut: al-Risālah. nd.), p. 1/842
[11] Al-Baiḍāwi, Nāṣir al-Dīn AbdulLah bin 'Umar. *Anwār al-Tanzīl wa Asrār al-Takwīl*. Muhammad Abd al-Raḥman al-Mara'shali (ed.). (Beirut: Dar Iḥyā' al-Turath al-'Arabi, 1998), 1:289.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

الأول: أنهما بدل من الضمير (هو)

الثاني: أنهما صفة والموصوف فاعل (شهد) وهو لفظ الجلالة (الله)

ذكر البيضاوي وجهين وكلاهما مرفوع، وهما جائزان من حيث المعنى وذكر المفسرون أن (ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ) فيه إشارتان، فالعزيز إشارة إلى كمال القدرة، والحكيم إشارة إلى كمال العلم، وهما الصفتان اللتان يمتنع حصول الإلهية إلا معهما[1]. وهذا المعنى على جعل (ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ) صفتين لفاعل شهد (الله) وهو معنى مستقيم لا يُرد، وأما على معنى البدلية: لا إله إلا العزيزُ الحكيمُ، لأن البدل على نية تكرار العامل وهو التابع المقصود بالحكم[2]. وأما من حيث الصناعة النحوية فقد جوز النحويون البدل من الضمير[3]، ولا اعتراض، وبهذا استقام الاحتمال الأول (البدل من الضمير) صناعة ومعنى، وأما الرفع على الصفة من فاعل شهد (لفظ الجلالة الله) ففيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وقد منعه النحويون[4]. يقول إبراهيم بن صالح الحندود:" فمذهب النحويين أنه لا يجوز الفصل بين الموصوف والصفة بما ليس معمولاً لواحد منهما، بل لم أقف على قول يجيز ذلك، إلا في الضرورة الشعرية"[5] وبهذا يكون الاحتمال الثاني مستقيماً معنى ومخالفاً للصناعة النحوية، والذي يظهر ويُترجح بعد هذا التفصيل هو الرفع على البدل من الضمير (هو) للأسباب الآتية:

الأول: في الرفع على البدل ما يتوافق مع الصناعة والمعنى وهو الأولى، حيث إن الرفع على الصفة وإن صح معنى إلا أن فيه مخالفة الصناعة النحوية، وهو الفصل بين الموصوف وصفته.

---

[1] Al-Rāzi, Abu ‘AbdulLah Muhammad bin ‘Umar. *Mafātīh al-Ghaib*. (Beirut: Dar Iḥyā’ al-Turāth, 1999), 7:171; Al-Naisābūri, Niẓām al-Dīn al-Hasan bin Muhammad. *Gharā’ib al-Qurān wa Raghā’ib al-Furqān*. Zakariyya ‘Umayrāt (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1995), 2:128; Al-Harari, Muhammad al-Amīn, *Tafsīr Ḥadā’iq al-Rūḥ wa al-Rayhān fī Rawābī ‘Ulūm al-Qurān*. Hāshim Muhammad ‘Ali bin Husayn Mahdi (ed.). (Beirut: Dār Tūq al-Najāt, 2001), 4:178.

[2] Ibn al-Ṣā’igh, Muhammad bin Hasan bin Sibā‘ bin Abi Bakr al-Judhāmi. *Al-Lamḥah fī Sharḥ al-Malaḥa*. Ibrāhīm al-Ṣā‘idi (ed.). (Madinah: Islamic University, 2004), 2:738; Al-Murādi, Badr al-Dīn Hasan bin Qāsim. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* ‘Abd al-Raḥmān Sulaymān (ed.). (Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabi, 2008), 2:990; Ibn ‘Aqīl, Bahā’ al-Dīn bin ‘Aqīl. *Al-Musā‘id ‘ala Tashīl al-Fawa’id*. Muhammad Kamil (ed.). (KSA: Umm al-Qura University, 1985), 3:222; Al-Ashmūni, ‘Ali bin Muhammad bin ‘Isa. *Sharh al-Ashmūni ‘ala Alfiyyah Ibn Mālik.* (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1988), 3:33.

[3] Al-Sīrāfi, Yusuf bin Abu Sa‘id al-Hasan bin AbdulLah. *Sharḥ Abyāt Sībawayh*. Muhammad ‘Ali al-Rīḥ Hāshim. (Cairo: Maktabah Kulliyāt al-Azhariyyah, 1974), 1:150; Al-Mawṣili, ‘Ali bin ‘Adlān bin Ḥamad. *Al-Intikhāb li Kashf al-Abyāt al-Mushkilah al-I‘rāb*. Ḥātim Ṣālīḥ Ḍāmin (ed.). (Beirut: Mu’assasah al-Risālah, 1985), 1:56; Ibn Mālik. *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah*. (Mecca: Ummu al-Qura University, n.d), 2:992.

[4] Ibn Jinni. *Al-Khaṣā’iṣ*. (Egypt: al-Hai’ah al-Miṣriyyah al-‘Ammah li al-Kitāb, n.d), 2:509; Ibn al-Athīr. *Al-Badī‘ fī ‘Ilm al-‘Arabiyyah*. (Mecca: Ummu al-Qura University, 1999), 1:326; Ibn al-Ḥājib. *Amāli Ibn al-Ḥājib*. (Jordan: Dār ‘Ammār, 1989), 1:328.

[5] Al-Ḥundud, Ibrāhīm Ṣāliḥ. *Al-Ḍarūrah al-Shi‘riyyah wa Mafhūmuha lada al-Naḥwiyyīn*: Dirasah ‘ala Alfiyyah Ibn Mālik. (Medina: Islamic University, 2001), 1:578.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

الثاني: الفصل الذي وجد بين الموصوف وصفته أدى إلى قطع المعنى وعدم اتصاله. وأما الرفع على البدلية، ففيه اتصال وعدم قطع؛ لأن البدل هو المقصود بالحكم وكأنه المبدل منه بحيث يمكننا الاستغناء عن المبدل منه ولا يتأثر المعنى وهذا اتصال في المعنى، وتمام له.

الثالث: هناك من المفسرين من أهمل الاحتمال الثاني وهو (الرفع على الوصفية)[1]

الرابع: جعل الألوسي احتمال الرفع على الوصفية بعيد، حيث يقول: "وجعلهما (ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ) لفاعل شهد (الله) بعيد[2].

وفي قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ (آل عمران: 97)

ورد في قوله تعالى (مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ) ثلاثة احتمالات ذكرها البيضاوي:[3]

الأول: مبتدأ وخبره محذوف، أي فيه آيات منها مقام إبراهيم.

الثاني: بدل من (آيات) وهو بدل بعض من كل.

الثالث: عطف بيان على أن يراد بالآيات: أثر القدم في الصخرة، وغوصها فيها إلى الكعبين.

فالوجه الأول: مبتدأ محذوف خبره، ومعناه: أي فيه آيات: منها مقام إبراهيم، وهذا الوجه مستقيم معنى ولا تعارض فيه مع الصناعة النحوية، وإن كان فيه حذف وتقدير إلا أن المعنى استدعاه، فأخرج كلاماً متناسقاً، وقال به الكثير من المفسرين والمعربين والنحاة، وسيأتي ذكرهم في الترجيح.

الاحتمال الثاني: فيه تقدير؛ لأن بدل البعض من كل لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه مذكوراً أو مقدراً[4]. فالمذكور نحو: أكلت الرغيف ثلثه، والمقدر كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلاۚ﴾ (آل عمران:97) فـ(من) بدل من (الناس) بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: منهم. وفي الآية موضع النقاش، الضمير مقدر، أي: مقام إبراهيم منها، وهذا لا خلاف فيه بين النحويين، وأما الاعتراض الذي قد يُوجَّه إلى هذا الاحتمال من حيث الصناعة النحوية فقد بينه السمين الحلبي بقوله: "إن النحويين نصُّوا على أنه متى ذُكر جمعٌ لا يبدل منه إلا ما يوفي بالجمع فتقول: (مررت برجال زيدٍ وعمرٍ وبكرٍ) لأن أقل الجمع على الصحيح ثلاثة، فإن لم

---

[1] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 3:66; Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ʻIlm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 3:72; Al-Kharrāḍ, Ahmad bin Muhammad. *Al-Mujtaba min Mushkil Iʻrāb al-Quran*. (Medina: Majmaʻ al-Malik Fahd li Ṭibāʻah al-Muṣḥaf al-Sharīf, 2006), 1:112; Yāsīn Jāsim al-Muḥaymīd. *Al-Iʻrāb al-Muḥīṭ min Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 2001), 3:23.

[2] Al-Alūsi, Shihāb al-Dīn Mahmūd bin AbdulLah. *Rūḥ al-Maʻāni fī Tafsīr al-Qurān wa al-Sabʻi al-Mathāni*. ʻAli ʻAbd al-Bāri ʻAṭiyyah (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 1994), 2:102.

[3] Al-Baiḍāwi. *Anwār al-Tanzīl wa Asrār al-Takwīl*. (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turath al-ʻArabi, 1998), 1:324.

[4] Ibn Mālik. *Sharḥ Tashīl al-Fawā'id*. (Cairo: Hujr li al-Ṭibā ʻah wa al-Nashr, 1990), 3:337; Al-Murādi. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* (Cairo: Dār al-Fikr al-ʻArabi, 2008), 2:1037; Ibn Yaʻish, Yaʻish bin ʻAli bin Yaʻish. *Sharḥ al-Mufaṣṣal li al-Zamakhshari*. Imīl Badīʻ Yaʻqūb (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 2001), 2:259; Al-Ghalāyīnī, Muṣṭafa bin Muhammad Salīm. *Jāmiʻ al-Durūs al-ʻArabiyyah*. (Beirut: al-Maktabah al-ʻAṣriyyah, 1993), 3:237.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

يوفِّ قالوا: وجب القطع عن البدلية، إما بالنصب بإضمار فعل، وإما بالرفع على مبتدأ محذوف. ثم قال: وفي الآية الكريمة هنا لم يُذكر بعد الآيات إلا شيئان، المقام، وأمن داخله، فكيف يكون بدلاً"[1].

وأجاب بثلاثة أجوبة ذكرها قبله الزمخشري:

الأول: أن أقل الجمع اثنان، ويجوز أن يراد: فيه آيات: مقام إبراهيم، و من دخله لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة".

الثاني: أن (مقام إبراهيم) وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يشتمل على آيات كثيرة، لأن أثر القدمين في الصخرة الصماء آية، وغوصهما فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخرة دون بعض آية، وإبقاؤه على مر الزمان وحفظه من الأعداء آية.

الثالث: أن يكون هذا من باب الطي، وهو: أن يذكر جمع ثم يؤتى ببعضه ويسكت عن ذكر باقيه لغرض المتكلم ويسمى طيًّا.[2]

أما الاحتمال الثالث من إعراب (مقام إبراهيم) وهو عطف البيان، فهو مردود صناعة، لأن عطف البيان عند النحويين لا يجوز التخالف فيه، فـ(آيات) نكرة، و (مقام إبراهيم) معرفة، ولأن النكرة لا تبين المعرفة وهذا مخالفة لإجماع البصريين والكوفيين[3].

وبعد هذا التفصيل لأقوال العلماء فالاحتمالان الأول والثاني جائزان صناعة ومعنى إلا أن أحدهما أرجح من الآخر، أما الاحتمال الثالث (عطف البيان) فهو مخالف للصناعة ومخالف لإجماع النحاة من بصريين وكوفيين فهو مردود وإن صلح معنى، وأما المترجح من الاحتمالين الأولين فهو الاحتمال الأول (مبتدأ وخبره محذوف) للأسباب الآتية:

الأول: من حيث المعنى أولى من الاحتمال الثاني. وفي كلا الاحتمالين تقدير وإضمار، ففي الاحتمال الأول حذف الخبر وتقديره (منها مقام إبراهيم) وفي الاحتمال الثاني إضمار الضمير العائد على المبدل منه أي: مقام إبراهيم منها، إلا أن المعنى على الابتداء أولى من البدل.

الثاني: الاحتمال الثاني لم يسلم من التساؤل (كيف يصح بيان الجماعة بالواحد) وكل ما قيل من أجوبة ذكرها الزمخشري ونقلها غيره صحيح لا يمكن رده إلا أن في الاحتمال الأول (مبتدأ حذف خبره) يغنينا عن كل هذه الأجوبة مع صحتها ووجاهتها، ولكن المعنى يُؤخَذ على ظاهره إلا إذا ظهر غيره والمعنى يطلبه، والاحتمال الأول يغني عن كل هذا فهو الراجح مع جواز الاحتمال الثاني.

---

[1] Al-Samīn al-Ḥalabi, *Al-Durr al-Maṣūn fī ʻIlm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 3:317.
[2] Al-Zamakhshari. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-ʻArabi, 1986), 1:387-388.
[3] Ibn Mālik. *Sharḥ Tashīl al-Fawā'id*. (Cairo: Hujr li al-Ṭibā ʻah wa al-Nashr, 1990), 3:326; Al-Andalūsi. *Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 1999), 10:165; Al-Murādi. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* (Cairo: Dār al-Fikr al-ʻArabi, 2008), 289; Ibn Hishām. *Awḍaḥ al-Masālik ila Alfiyyah Ibn Mālik*. (Damsyiq: Dar al-Fikr, n.d), 3:312.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

الثالث: الاحتمال الأول هو قول أغلب المفسرين والمعربين والنحاة وفي هذا ترجيح على غيره، ومنهم: الأخفش[1] والزجاج[2] والنحاس[3] والقرطبي[4] وابن عطية[5] والباقولي[6] وابن مالك[7] وأبو حيان[8] والأزهري[9] و الخراط[10].

وفي قوله تعالى:﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾ (البقرة: 26) ورد في كلمة (بَعُوضَة) وجوهاً من الإعراب ذكرها البيضاوي:[11]

أولاً: النصب وفيه ثلاثة أوجه:

1- النصب على أنه عطف بيان لـ(مثلاً)

2- النصب على أنه مفعول يضرب و(مثلاً) حال

3- النصب على أنه مفعولٌ ثانٍ و(مثلاً) هو المفعول الأول؛ لأن يضرب تضمن معنى جعل فنصب مفعولين.

ثانياً: الرفع وفيه وجه واحد على أنه خبر حُذف مبتدؤه ولم يقدر البيضاوي ذلك المحذوف.

في (بَعُوضَة) تعددت الأوجه الإعرابية واختلفت آراء المفسرين والمعربين. ففي النصب على أن (بَعُوضَة) عطف بيان لـ(مثلاً) ممنوع عند البصريين وجائز عند الكوفيين. فقد منع أكثر البصريين عطف البيان في النكرات، يقول ابن هشام: "يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات وهو مذهب الكوفيين[12].

---

[1] Al-Akhfash, Abu al-Hasan al-Majāshi‘iy. *Ma‘ānī al-Qurān*. Huda Mahmūd (ed.). (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1990), 1:227.
[2] Al-Zajjāj, Ibrāhīm bin al-Sirri bin Sahl bin Isḥaq. *Ma‘āni al-Qurān wa I‘rābihi*. ‘Abd al-Jalīl ‘Abduh Shalabi. (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1988), 1:446.
[3] Al-Nuḥas, Abu Ja‘far Ahmad bin Muhammad. *Ma‘āni al-Qurān*. Muhammad ‘Ali al-Ṣābūni (ed.). (Mecca: Ummu al-Qura University, 1988), 1:173.
[4] Al-Qurṭubi, Abu AbdulLah Muhammad bin Ahmad bin Ahmad. *Al-Jāmi‘ li Aḥkām al-Qurān*. Ahmad al-Bardūni & Ibrāhim Aṭfīsh (ed.). (Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah, 1964), 4:139.
[5] Ibn ‘Atiyyah, Abu Muhammad ‘Abd al-Haq bin Ghalib. *Al-Muḥarrir al-Wajīz fi Tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz*. Abd al-Salam ‘Abd al-Shafī (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2002), 1:475.
[6] Al-Bāqūlī, ‘Ali bin al-Husayn bin ‘Ali. *I‘rāb al-Qurān al-Mansūb li al-Zajjāj*. Ibrāhīm al-Abyāri (ed.). (Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣri, 1999), 1:206.
[7] Ibn Mālik. *Sharḥ Tashīl al-Fawā’id*. (Cairo: Hujr li al-Ṭibā ‘ah wa al-Nashr, 1990), 3:341.
[8] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 3:272.
[9] Al-Azhari. *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘Ala al-Tawḍīḥ*. (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2000), 3:341.
[10] Al-Kharrāḍ, Ahmad bin Muhammad. *Al-Mujtaba min Mushkil I‘rāb al-Quran*. (Medina: Majma‘ al-Malik Fahd li Ṭibā‘ah al-Muṣḥaf al-Sharīf, 2006), 1:131.
[11] Al-Baiḍāwi. *Anwār al-Tanzīl*. (Beirut: Dar Iḥyā’ al-Turath al-‘Arabi, 1998), 1:93; Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abu al-Sa‘ādāt al-Mubārak bin Muhammad. *Al-Badī‘ fī ‘Ilm al-‘Arabiyyah*. Fahti Ahmad ‘Ali al-Dīn (ed.). (Mecca: Ummu al-Qura University, 1999), 118; Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 1:198; Al-Ṣibān, Abu al-‘Irfān Muhammad bin ‘Ali. *Hāṣḥiyah al-Ṣibān ‘ala Sharḥ al-Ashmūni li Alfiyyah Ibn Mālik*. (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1997), 1:246.
[12] Ibn Hishām, AbdulLah bin Yūsuf. *Mughni al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārib*. Māzin al-Mubārak & Muhammad ‘Ali HamdalLah (ed.). (Beirut: Dār al-Fikr, 1997), 1:659.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وقال الجوجري:"عطف البيان في النكرات مذهب الكوفيين"[1]. وقال الشاطبي:"إنه مذهب أكثر النحويين[2] يقصد المنع. ونقل هذا المذهب مجموعة من النحاة والمفسرين، وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك، واستشهد بقوله تعالى:﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَة مُّبَٰرَكَة زَيْتُونَةٍ﴾(النور:35) وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآء صَدِيد﴾(إبراهيم:16). فـ(زَيْتُونَةٍ) عطف بيان لشجرة، و(صديد) عطف بيان لـ(ماء)، وقال: كل ما صلح للعطفية والبدلية وكان فيه زيادة بيان فجعْلُه عطفاً أولى من جعله بدلاً[3]. وجوز ابن الخباز مجيء عطف البيان في النكرة[4]. والذي يظهر أن المسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين وليس هناك ما يمنع من مجيء عطف البيان في النكرة.

وأما الوجه الثاني من النصب وهو النصب على أنه مفعول (يضرب) و(مثلاً) حال تقدمت عليه، فليس هناك ما يمنع هذا الإعراب صناعة أو معنى، وقد أنكر التفتازاني هذا الوجه معللاً أنه لا معنى لقولنا: يضرب بعوضه إلَّا بضم مثلاً إليه[5]. ورد الشهاب هذا القول بأن المعنى حاصل فإذا نصبت مفعولاً واحداً يكون بمعنى يبين، ويذكر، واستنكر على التفتازاني رد هذا الوجه، فقال: "فكيف يقال لا معنى لقول يضرب بعوضة إلا بذكر (مثلاً)[6].

أما الاحتمال الأخير من النصب وهو تضمن (يضرب) معنى الجعل فنصب مفعولين، الأول(مثلاً) والثاني: (بَعُوضَة). فقد أنكره الطيبي، وذكر أنه أبعد الوجوه؛ لندرة مجيء مفعولي جعل وأمثاله نكرتين فهي من دواخل المبتدأ والخبر[7]. وقد رد عليه كمال الدين بأن البعوضة وما فوقها فيه معنى التعميم والوصف أيضاً؛ لأنه يفيد معنى صغيراً وأصغر[8]. ورد عليه التفتازاني أيضاً بأنه مع التنكير حصلت الفائدة إذ القصد بها إلى أصغر صغير[9]. والذي يظهر بعد هذا الوجه استقامة المعنى ومخالفة الصناعة النحوية؛ لأن المفعول الأول هو في الأصل مبتدأ والمفعول الثاني خبرها، ولا يأتي المبتدأ والخبر نكرتين.

---

[1] Al-Jaujari, Shams al-Dīn Muhammad bin ‘Abd al-Mun‘im bin Muhammad. *Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Ma‘rifah Kalām al-‘Arab*. Nawwaf bin Jazā’ al-Ḥarithi (ed.). (KSA: Islamic University of Medina, 2004), 2:779.
[2] Al-Shātibi, Abu Ishaq Ibrahīm bin Musa. *Al-Maqāṣid al-Shāfiyyah fi Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah*. (Mecca: Umm al-Qura University, 2007), 5:46.
[3] Ibn Mālik. *Sharḥ Tashīl al-Fawā’id*. (Cairo: Hujr li al-Ṭibā ‘ah wa al-Nashr, 1990), 3:328.
[4] Ibn al-Khabbāz, Ahmad bin al-Husayn. *Tawjīh al-Luma‘*. Faiz Zaki Muhammad Diyāb (ed.) (Egypt: Dal a-Salām, 2007), 1:282.
[5] Al-Khafāji, Shihāb al-Dīn Ahnad bin Muhammad. *al-Qaḍī wa Kifāyah al-Rāḍī ‘Ala Tafsīr al-Bayḍāwi*. (Beirut: Dār Ṣādir. n.d), 2:88; Al-Suyūṭi, ‘Abd al-Rahman bin Abu Bakr. *Nawāhid al-Abkār wa Shawārid al-Afkār*. (KSA: Umm al-Qura University, 2005), 2:153.
[6] Al-Khafāji, Shihāb al-Dīn Ahnad bin Muhammad. *al-Qaḍī wa Kifāyah al-Rāḍī ‘Ala Tafsīr al-Bayḍāwi*. (Beirut: Dār Ṣādir. n.d), 2:88.
[7] Al-Suyūṭi, ‘Abd al-Rahman bin Abu Bakr. *Nawāhid al-Abkār wa Shawārid al-Afkār*. (KSA: Umm al-Qura University, 2005), 2:154.
[8] Ibid. p. 2:154.
[9] Ibid. p. 2:154.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

وأما الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف فهي قراءة شاذة[1]، ولم يذكر البيضاوي تقدير ذلك، وفي المبتدأ خلاف، فقد ذكر الزمخشري أن المبتدأ ليس محذوفاً وإنما هو (ما) وجعلها استفهامية بمعنى : أي شيء بعوضة ورجح هذا الوجه[2]. وجعل العكبري (ما) زائدة والمبتدأ مضمر وتقديره هو بعوضة[3].

والذي يترجح من الإعراب بعد هذا العرض والمناقشة هو نصب (بَعُوضَة) على أنها مفعول به لـ(يضرب) للأسباب الآتية:

أولاً: فيه موافقة للصناعة، والمعنى؛ إذ لم يعترض على هذا الوجه أحد من النحاة أو المفسرين من حيث الصناعة، أما من حيث المعنى فقد أجيب عن كلام التفتازاني بأن المعنى حاصل وذو فائدة لا ينكره متأمل متدبر.

ثانياً: في الوجه الذي جعله عطف بيان لـ(مثلاً) نجد خلافاً بين البصريين والكوفيين ولا ينبغي الترجيح على الخلافات النحوية، حيث لا يمكن أن نقول هو الراجح والممنوع في وقت واحد.

ثالثاً: النصب على أنه (مفعولٌ ثانٍ)؛ لأن يضرب تضمن معنى (جعل) فيه تعارض مع الصناعة النحوية (كما مر) وإن كان مقبولاً من حيث المعنى، فالأولى في الترجيح ما كان متفقاً صناعة ومعنى.

رابعاً: لا يمكن ترجيح قراءة الرفع لسببين:

الأول: هي قراءة شاذة، ولا ينبغي الترجيح إلا على المشهور.

الثاني: فيه حذف وتقدير وما لا يحتاج إلى تقدير وحذف هو الأولى.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ (البقرة:133). ورد في جملة (وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ) عدة أوجه من الإعراب ذكر منها البيضاوي وجهين، إما أن يكون لها محل من الإعراب فتكون في محل نصب على الحال، وإما ألا يكون لها محل من الإعراب فتكون اعتراضية[4]. وزاد الزمخشري وجهاً ثالثاً وهو أن تكون جملة معطوفة على (نعبد)[5]، وسبق الزمخشريُّ البيضاوي في القول بأنها جملة اعتراضية، حيث يقول :".... وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون[6]. واعترض عليه أبو حيان بأن الجملة الاعتراضية عند النحويين لا تقع إلا بين شيئين متلازمين وتفيد تقويةً بين جزأي الموصول وصلته، أو بين

[1] Ibn Jinni, Abu al-Fatḥ ‘Uthmān. *Al-Muḥtasab fi Tabyīn Wujūh Shawādh al-Qirā’āt wa al-Īḍāḥ ‘anhā*. (Cairo: Wizārah al-Awqāf, 1999), 1:64; Al-‘Akbari, Abu al-Baqā’ AbdulLah bin al-Ḥusayn. *I‘rāb al-Qirā’āt al-Shawādh*. Muhammad al-Sayyid Ahmad ‘Azūz (ed.). (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1996), 1:140; Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abu al-Sa‘ādāt al-Mubārak bin Muhammad. *Al-Badī‘ fī ‘Ilm al-‘Arabiyyah*. Fahti Ahmad ‘Ali al-Dīn (ed.). (Mecca: Ummu al-Qura University, 1999), 118; Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 1:198.
[2] Al-Zamakhshari. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 1:115.
[3] Al-‘Akbari, Abu al-Baqā’ AbdulLah bin al-Ḥusayn. *I‘rāb al-Qirā’āt al-Shawādh*. Muhammad al-Sayyid Ahmad ‘Azūz (ed.). (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1996), 1:140.
[4] Al-Baiḍāwi. *Anwār al-Tanzīl*. (Beirut: Dar Iḥyā’ al-Turath al-‘Arabi, 1998), 1:68.
[5] Al-Zamakhshari. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 1:194.
[6] Ibid.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

فعل الشرط وجزائه، أو بين القسم وجوابه، أو بين المنعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم، وجملة (وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ) —كما ذكر أبو حيان– ليست من هذا الباب؛ لأن ما قبلها كلامٌ مستقلٌ وبعدها كلام مستقل، وهذا يؤكد أنها ليست اعتراضيه[1].

وانتصر ابن هشام للزمخشري بأن للبيانيين في الاعتراض اصطلاحاتٍ مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها[2]. ومعنى كلام ابن هشام أن استعمال الجملة الاعتراضية عند النحويين يختلف عن استعمالها عند البلاغيين، فجاز هنا إطلاق مصطلح الاعتراض بلاغة وليس نحواً، ولمناقشة هذه المسألة حريٌّ بنا أن نسلط الضوء على الجمل التي لا محل لها من الإعراب عند النحويين، فقد عدها النحويون تسع جمل:

الأولى: الابتدائية، كقوله تعالى:﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر:1)

الثانية: الاستئنافية وهي التي تقع أثناء الكلام منقطعة عما قبلها لاستئناف كلام جديد كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النحل:3)

الثالثة: الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة: 76) وقعت بين القسم وجوابه.

الرابعة: التعليلية وهي التي تقع أثناء الكلام تعليلاً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة:103)

الخامسة: الواقعة جواباً للقسم، كقوله تعالى:﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾(الأنبياء:57)

السادسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم كـ(إذا) و(لو) كقوله تعالى:﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر:21)

السابعة: الواقعة صلة للموصول: كقوله تعالى:﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ (الأعلى:14)

الثامنة: التفسيرية، كقوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الصف:10-11)

التاسعة: التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب نحو: إذا نهضت الأمة بلغت من المجد الغاية[3].

---

[1] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 1:643.

[2] Ibn Hishām. *Mughni al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārib*. Māzin al-Mubārak & Muhammad ‘Ali HamdalLah (ed.). (Beirut: Dār al-Fikr, 1997), 1:521.

[3] Al-Ghalāyīnī, Muṣṭafa bin Muhammad Salīm. *Jāmi‘ al-Durūs al-‘Arabiyyah*. (Beirut: al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, 1993), 3:287; ‘Ali al-Jārim & Muṣṭafa Amīn. *Al-Naḥwu al-Wāḍiḥ fī Qawā‘id al-Lughah al-‘Arabiyyah*. (Cairo: al-Dar al-Miṣriyyah al-Su‘ūdiyyah li al-Ṭibā‘ah, 2004), 2:485; Da‘kūr, Nadīm Husayn. *Al-Qawā‘id al-Taṭbīqiyyah fī al-Lughah al-‘Arabiyyah*. (Beirut: Mu’assasah Baḥsūn li al-Nashr wa al-Tawzī‘, 1998), 1:427; Al-Qūjawi, Muhammad bin Muṣliḥ al-Dīn Muṣṭafa Shaykh Zadah. *Sharḥ Qawā‘id al-I‘rāb li Ibn Hishām*. (Beirut: Dar al-Fikr al-Mu‘āṣir, 1995), 1:14.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

والمتأمل في الجملة موضع النقاش من حيث الصناعة النحوية لا يمكن أن تكون اعتراضاً فهي لم تتوسط بين شيئين متلازمين وهذا شرطها عند النحويين، ويمكن إطلاق الاعتراض عليها عند البيانيين. فقد استخدمها الزمخشري وتكون حينئذٍ بعد كلام تم معناه؛ لتأكيده وتقويته.

ومن هنا الذي يترجح في الإعراب هو الوجه الأول وهو النصب على الحال للأسباب الآتية:

الأول: النصب على الحال متناسب ومتوافق مع الصناعة النحوية ويقبله المعنى ويطلبه السياق و هذا يغني عما سواه ترجيحاً.

الثاني: جملة (وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ) لم تقبلها الصناعة النحوية إلا في محل نصب على الحال. أما الاعتراض فهو ممنوع عند النحويين، والأولى في الترجيح ما اتفق صناعة ومعنى.

الثالث: جملة (وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ) إما أن يكون لها محل من الإعراب، فتكون حينئذ في محل نصب على الحال، أو لا يكون لها محل من الإعراب فتكون اعتراضية عند البلاغيين، وما له إعراب أولى مما ليس له إعراب مع توافق المعنى له وتناسقه.

الرابع: وجود الواو في الجملة موضع النقاش يقوي الوجه الأول، ومجيء الجملة الحالية الاسمية بغير الواو شاذ[1].

الخامس : في معنى الجملة الحالية في الآية موضع النقاش ما يغني عن معنى الجملة الاعتراضية.

وفي قوله تعالى:﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ (البقرة:138)

ورد في (صبغة) ثلاثة احتمالات ذكرها البيضاوي:[2]

الأول: النصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله وهو قوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ (البقرة:136)

الثاني: النصب على الإغراء، أي: الزموا صبغة الله.

الثالث: النصب على البدل من (مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ) في قوله تعالى:﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾ (البقرة:135)

ورد في (صبغة) ثلاثة أوجه من الإعراب ذكرها البيضاوي، فنصبها على المصدر المؤكد لنفسه وانتصابها من (ءَامَنَّا). وعلق الشهاب الخفاجي بأن الانتصاب أتى بفعل محذوف عامله وجوباً وليس ناصبه (ءَامَنَّا) ويقصد أنه منصوب بفعل محذوف تقديره صبغنا الله صبغة[3]. وعلق السيوطي بأن النصب على المصدر المؤكد لنفسه لكونه مضمون جملة لا محتمل لها غيره وهي﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[4]. والذي حمل البيضاوي إلى القول بأن النصب أتى من قوله: (قُولُوٓاْ ءَامَنَّا) هو عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكد لنفسه. وفي هذا خلاف بين النحويين، فابن مالك منع حذف عامل المصدر المؤكد لنفسه معللاً ذلك

[1] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 2:596; Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ʻIlm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 2:558.
[2] Al-Baiḍāwi. *Anwār al-Tanzīl*. (Beirut: Dar Iḥyā' al-Turath al-ʻArabi, 1998), 1:170.
[3] Al-Khafāji. *al-Qaḍī wa Kifāyah al-Rāḍī ʻAla Tafsīr al-Bayḍāwi*. (Beirut: Dār Ṣādir. n.d), 2: 247.
[4] Al-Suyūṭi. *Nawāhid al-Abkār wa Shawārid al-Afkār*. (KSA: Umm al-Qura University, 2005), 2:326.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

بأن المصدر إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه ينافي ذلك، ونازعه في ذلك العلامة بدر الدين محمد بن الناظم وقال في شرحه على ألفية والده (ابن مالك) بجواز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل[1].

وفي قوله تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾(النمل:88) صرح الزمخشري بجواز حذف عامل المصدر المؤكد لنفسه حيث قال:" من المصادر المؤكدة كقوله (وعد الله) و(صبغة الله) إلا أن مؤكده محذوف[2].وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾"فالعامل فيه مضمر من لفظه"[3] أي: صنع الله ذلك صنعاً، وأيده السمين الحلبي[4]. أما الوجه الثاني الذي ذكره البيضاوي في إعراب (صبغة الله) وهو النصب على الإغراء، على تقدير: الزموا صبغة الله، فلم يرتضه الزمخشري معللاً أن فيه فك النظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه[5].

وقال أبو حيان:"أما الإغراء فتنافره آخر الآية وهو قوله (ونحن له عابدون) إلا إن قُدر هناك قول وهو إضمار لا حاجة تدعو إليه ولا دليل من الكلام عليه)[6]. وأيد السمين الحلبي كلام شيخه أبي حيان[7] وإن جاز صناعةً فإن المعنى لا يجيزه ويستبعده لما فيه من عدم الاتساق والتناسق، وهذا يعارض بيان وفصاحة القرآن الكريم، وأما الوجه الأخير وهو النصب على البدل من (مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ) فهو ضعيف؛ لأنه قد فصل بين المبدل منه والبدل بجمل كثيرة وهذا لا يجوز[8].

والذي يترجح من الإعراب هو النصب على المصدر للأسباب الآتية:

أولاً: التوافق مع الصناعة النحوية والمعنى وهو الأولى.

ثانياً: لما فيه من معنى التقوية والتقرير وإن كان العامل محذوفاً إلا أن المحذوف لدليلٍ هو كالثابت.

ثالثاً: النصب على الإغراء فيه فكّ وعدم اتساق.

رابعاً: النصب على البدل لا يجوز صناعة لطول الفصل بين المبدل منه والبدل.

---

[1] Al-Ashmūni. *Sharh al-Ashmūni ‘ala Alfiyyah Ibn Mālik.* (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1988), 1:472; Al-Ṣibān. *Hāshiyah al-Ṣibān ‘ala Sharḥ al-Ashmūni li Alfiyyah Ibn Mālik*. (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1997), 2:169; Ibn Hishām. *Mughni al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārib*. (Beirut: Dār al-Fikr, 1997), 1:793.

[2] Al-Zamakhshari. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 3:387.

[3] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 8:273.

[4] Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 8:645.

[5] Al-Zamakhshari. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 1:196.

[6] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 1:656.

[7] Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 2:143.

[8] Al-Andalūsi. *Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 1999), 8:207; Ibn al-Ḥājib. *Amāli Ibn al-Ḥājib*. (Jordan: Dār ‘Ammār, 1989), 1:237; Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 2:143; Al-Suyūṭi. *Huma‘ al-Hawāmi‘ fi Sharḥ Jam‘ al-Jawami‘*. Cairo: al-Maktabah al-Tawfiqiyyah, 1998), 2:245.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

خامساً: النصب على المصدر هو اختيار مجموعة من النحاة والمفسرين يأتي في مقدمتهم سيبويه[1] والزمخشري[2] وابن عطية[3] وأبو حيان[4] والسمين الحلبي[5].

وفي قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلا طَيِّبا ﴾ (البقرة:168)

ورد في (**حَلٰلا**) ثلاثة أوجه ذكرها البيضاوي[6]

الأول: مفعول به والعامل (كلوا).

الثاني: صفة مصدر محذوف والتقدير: كلوا أكلاً حلالاً.

الثالث: حال من (ما) بمعنى الذي، أي: كلوا من الذي في الأرض حال كونه حلالاً.

ورد في(حَلٰلا) ثلاثة احتمالات كما مر، منها : صفة مصدر محذوف، فهل يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؟ جوّز النحويون حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه واشترطوا أن يكون معلوماً، يقول الزمخشري: "وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلاّ إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى تبع عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"[7]. ويقول ابن يعيش: "واعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقضٌ للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه، ولأنه واقع بحذفه لبس، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المجرور به إنسان، أو رمح، أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول، إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره، وقويت الدلالة عليه، إما بحالٍ، أو لفظ"[8]. ويتضح مما سبق جواز حذف الموصوف إن دل عليه دليل، وفي الآية موضع النقاش استبعد ابن عطية إعراب (حلالاً) صفة لمصدر محذوف[9]. وأيده أبو حيان معللاً ذلك أن صفة المصدر المحذوف غير خاصة؛ لأن الحلال يتصف به المأكول وغير المأكول[10] يقصد أنه لا

[1] Sībawayh, ‘Amrū bin ‘Uthmān bin Qunbur al-Ḥarithi. *Al-Kitāb*. ‘Abd al-Salām Muhammad Harūn. (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1988), 1:380.
[2] Al-Zamakhshari. *Al-Kashshāf*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986), 1:196.
[3] Ibn ‘Atiyyah. *Al-Muḥarrir al-Wajīz fi Tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz*. (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2002), 4:336.
[4] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 1:656.
[5] Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 2:143.
[6] Al-Baiḍāwi. *Anwār al-Tanzīl.* (Beirut: Dar Iḥyā’ al-Turath al-‘Arabi, 1998), 1:187.
[7] Al-Zamakhshari. *Al-Mufaṣṣal fī Ṣun‘ah al- I‘rāb*. ‘Ali Bu Mulḥim (ed.). (Beirut: Maktabah al-Hilal, 1993), 1:152.
[8] Ibn Ya‘ish. *Sharḥ al-Mufaṣṣal li al-Zamakhshari*. (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2001), 2:253.
[9] Ibn ‘Atiyyah. *Al-Muḥarrir al-Wajīz fi Tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz*. (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2002), 1:237.
[10] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 2:99.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

دليل على حذفه لا لفظ ولا حال (أي معنى) وهذا خلاف ما عليه النحويون[1] كما مر سابقاً.

أما الوجه الآخر وهو إعراب (حلالاً) مفعولاً به فقد رده ابن عطية من حيث المعنى فقال: "مقصد الكلام لا يعطي لأن تكون (حلالاً) مفعولاً به بـ(كلوا)"[2]. ونقل كلامه أبو حيان دون اعتراض وفي هذا تأييد له[3]. وهذا الاحتمال من الإعراب لا يتعارض مع الصناعة النحوية كالاحتمال السابق إلا أن المعنى لا يطلبهن.

والذي يترجح بعد هذا العرض والتفصيل من حيث الإعراب هو النصب على الحال للأسباب الآتية:

الأول: النصب على النعت لمصدر محذوف يتعارض مع الصناعة النحوية وإن اتفق مع المعنى، والأولى الاتفاق صناعة ومعنى.

الثاني: النصب على المفعول به لا يطلبه المعنى وإن اتفق صناعة.

الثالث: النصب على الحال فيه توافق مع الصناعة النحوية وفيه اتساق وانتظام مع المعنى لا ينفك عنه، فكلوا من الذي في الأرض كونه حلالاً أبلغ من قولنا: كلوا حلالاً، فمقصد الكلام يرجح المعنى الأول.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ (آل عمران:91)

ورد في قوله تعالى: (ذهباً) قراءتان، ذكرهما البيضاوي[4]. قراءة الجمهور على النصب وفيها وجه واحد وهو النصب على التمييز، وقراءة الأعمش[5] على الرفع وفيها وجهان:

الأول: البدل من (ملءٌ)

الثاني: خبر لمبتدأ محذوف.

ورد في (ذهباً) قراءتان، الجمهور على النصب والأعمش على الرفع، فالنصب على التمييز وهو ما عليه العامة كما يقول السمين الحلبي[6]. ولا اعتراض على هذا الوجه صناعة أو معنى، وفيه اتصال المعنى وتامه فلا إضمار فيه ولا تقدير. وأما قراءة الأعمش فعلى الرفع من وجهين: البدل من (ملءُ) وهو بدل نكرة من معرفة وفي هذا خلاف بين البصريين والكوفيين. يقول أبو حيان :"وسمع بدل النكرة من

[1] Ibn Jinni. *Al-Khaṣā'iṣ*. (Egypt: al-Hai'ah al-Miṣriyyah al-'Ammah li al-Kitāb, n.d), 2:368; Al-Andalūsi. *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-'Arab*. (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1998), 4:1937; Al-Murādi. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* (Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabi, 2008), 2:964-965.
[2] Al-Murādi. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik*. (Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabi, 2008), 1:237.
[3] Al-Andalūsi. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dar al-Fikr, 2000), 2:99
[4] Al-Baiḍāwi. *Anwār al-Tanzīl*. (Beirut: Dar Iḥyā' al-Turath al-'Arabi, 1998), 1:320.
[5] Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī 'Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 3:306; Al-Ḥanbali, Sirāj al-Dīn 'Umar. *Al-Lubāb fī 'Ulūm al-Kitāb*. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998), 5: 382.
[6] Al-Samīn al-Ḥalabi. *Al-Durr al-Maṣūn fī 'Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. (Damsyiq: Dar al-Qalam, 2003), 3:306

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

المعرفة وليست من لفظ الأول، ولا موصوفة، وهذا مذهب البصريين"[1]. ويقول السيوطي: "منع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف، و وافقهم السهيلي وابن أبي الربيع[2]. وفي الآية موضع النقاش أبدل النكرة من المعرفة من غير وصف وهذا ليس على الإجماع، فهو على مذهب البصريين أما الكوفيون فيمنعون ذلك، وأما الوجه الثاني من الرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف، وفي هذا حذف وتقدير وهو موافق للصناعة النحوية والمعنى.

وبعد هذا التفصيل يظهر أن قراءة النصب هي الأرجح والأولى للأسباب الآتية:

الأول: النصب تمييزاً هو ما عليه العامة وهو قراءة الجمهور وهو أولى من غيره، ويغنينا عمن سواه.

الثاني: النصب على التمييز متفق مع الصناعة النحوية والمعنى، ولا اعتراض عليه.

الثالث: الرفع على البدل وإن حسن من حيث المعنى إلا أنه لم يسلم من الاعتراض عليه صناعة فالكوفيون يمنعون بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف.

الرابع: الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وإن سلم من حيث الصناعة والمعنى إلا أن فيه تقديراً وحذفاً ومالا يحتاج إلى تقدير وحذف أولى مما يحتاج إليه.

الخامس: النصب على التمييز هو اختيار كثير من المفسرين والنحاة والمعربين ومنهم: الفراء[3] والنحاس[4] والجرجاني[5] والعكبري[6] القرطبي[7] وبدر الدين حسين المالكي[8] وابن هشام[9] وابن عقيل[10] والأشموني[11] والسيوطي[12] والخراط[13] ومحمود صافي[14] وأحمد الدعاس[15] وبهجت صالح[16].

---

[1] Al-Andalūsi. *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʻArab*. (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1998), 1963.
[2] Al-Suyūṭi. *Humaʻ al-Hawāmiʻ fi Sharḥ Jamʻ al-Jawamiʻ*.Cairo: al-Maktabah al-Tawfiqiyyah, 1998), 3:181.
[3] Al-Farrā'. *Maʻāni al-Qurān*. (Cairo: Dar al-Misriyyah li al-Ta'lif wa al-Turjumah, 1972), 1:225
[4] Al-Nuḥas. *Maʻāni al-Qurān*. (Mecca: Ummu al-Qura University, 1988), 1:171.
[5] Al-Jurjāni. *Dalā'il al-Iʻjāz fī ʻIlm al-Maʻāni*. (Cairo: Maṭbaʻah al-Madani, 1992), 1:8.
[6] Al-ʻAkbari. *Al-Tibyān fī Iʻrāb al-Qurān*. (Cairo: ʻIsa al-Babiy al-Ḥalabi, 1967), 279.
[7] Al-Qurṭubi. *Al-Jāmiʻ li Aḥkām al-Qurān*. (Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah, 1964), 4:131.
[8] Al-Murādi. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* (Cairo: Dār al-Fikr al-ʻArabi, 2008), 2:729.
[9] Ibn Hishām. *Awḍaḥ al-Masālik ila Alfiyyah Ibn Mālik*. (Damsyiq: Dar al-Fikr, n.d), 2:300
[10] Ibn ʻAqīl. *Al-Musāʻid ʻala Tashīl al-Fawa'id*. (KSA: Umm al-Qura University, 1985), 2:289.
[11] Al-Ashmūni. *Sharh al-Ashmūni ʻala Alfiyyah Ibn Mālik.* (Beirut: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 1998), 2:48
[12] Al-Suyūṭi. *Humaʻ al-Hawāmiʻ fi Sharḥ Jamʻ al-Jawamiʻ*. Cairo: al-Maktabah al-Tawfiqiyyah, 1998), 2:336.
[13] Al-Kharrāḍ, Ahmad bin Muhammad. *Al-Mujtaba min Mushkil Iʻrāb al-Quran*. (Medina: Majmaʻ al-Malik Fahd li Ṭibāʻah al-Muṣḥaf al-Sharīf, 2006), 1:130.
[14] Mahmūd bin ʻAbd al-Rahīm Ṣāfi. *Al-Jadwal fī Iʻrāb al-Qurān al-Karīm*. (Damsyiq: Dar al-Rashid, 1997), 3:245
[15] Al-Daʻās, Ahmad ʻAbīd. *Iʻrāb al-Quran al-Karīm*. (Damsyiq: Dar al-Munir, 2004), 1:149.
[16] Bahjat Ṣāliḥ ʻAbd al-Wāḥid. *Al-Iʻrāb al-Mufaṣṣal li Kitāb Allah al-Murattal*. (ʻAmmān: Dār al-Fikr li al-Ṭibāʻah wa al-Nasrh wa al-Tawzīʻ, 1997), 2:105

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

الخاتمة

إن الترجيح بين الوجوه المحتملة إعرابياً من القضايا المهمة في العربية، وتحتاج إلى دقة نظر وتأمل وتحليل للخروج بالراجح من تلك الاحتمالات الإعرابية. ولا شك أن القرآن الكريم زاخر بمثل هذه الاحتمالات الإعرابية، والوقوف على هذه الاحتمالات في النص القرآني يحتاج إلى أدوات ينطلق منها الباحث للغوص في أعماق معنى كل وجه إعرابي، وبعد مناقشة تلك الوجوه الإعرابية وتحليها خرجت الدراسة بما يأتي:

أولاً: أن للمعنى والإعراب دوراً في قضية الترجيح فهما يمثلان علاقة وطيدة لا ينفك أحدهما عن الآخر، فالصناعة النحوية لا يمكن إغفالها عند الترجيح فهي تقف إلى جانب المعنى فيتضافران لتحقيق المراد والمقصود.

ثانياً: ما توافقت فيه الصناعة النحوية والمعنى هو الأولى في الترجيح ما لم يكن للمعنى غرض بلاغي، فالمعنى هو السيد والقائد الذي يقود الإعراب إلى المقصود.

ثالثاً: عندما يكون المعنى متكلفاً لا يُعتدُّ به، وتكون الصناعة النحوية هي الحكم على المراد.

رابعاً: من خلال تحليل تلك الوجوه الإعرابية اتضح أن الصناعة النحوية والمعنى قد يتفقان في أكثر من وجه إعرابي فيكون الترجيح حينئذ للإعراب والمعنى اللذين لا يفتقران إلى تقدير أو إضمار فمالا يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إليه.

خامساً: كل ما ليس له شرط مقدم على ما له شرط ما لم يكن هناك غرض بلاغي استدعى ذلك.

سادساً: للسياق دورٌ مهمٌ في تقدير المعنى إذا كان هناك أكثر من تقدير، فالمعنى الذي يخدمه السياق هو أولى من غيره، وكمال الاتصال في المعنى أولى من فك النظم إلا لغرض بلاغي دعا إلى ذلك.

References

‘Ali al-Jārim & Muṣṭafa Amīn. *Al-Naḥwu al-Wāḍiḥ fī Qawā‘id al-Lughah al-‘Arabiyyah*. (Cairo: al-Dar al-Miṣriyyah al-Su‘ūdiyyah li al-Ṭibā‘ah, 2004).

Abu al-Baqa, Ayyūb bin Musa al-Husayni. *Al-Kulliyyat Mu‘jam fī al-Muṣṭalaḥāt wa al-Furūq al-Lughawiyyah*. Adnan Darwish & Muhammad Al-Masry (ed.). (Beirut: al-Risālah. nd.)

Abu al-Fidā’, ‘Imād al-Dīn Ismā‘īl. *Al-Kunnash fī Fann al-Nahw wa al-Ṣarf*. Riyāḍ bin Ḥasan al-Khawām (ed.). (Beirut: al-Maktabah al-‘Asriyyah li al-Ṭiba‘ah wa al-Nashr, 2000).

Al-‘Akbari, Abu al-Baqā’ AbdulLah bin al-Ḥusayn. *Al-Bāb fi ‘Ilal al-Binā’ wa al-I‘rāb*. ‘Abd al-‘Ilah al-Nabhān (ed.). (Damascus: Dar al-Fikr, 1995).

Al-‘Akbari, Abu al-Baqā’ AbdulLah bin al-Ḥusayn. *Al-Tibyān fī I‘rāb al-Qurān*. ‘Ali Muhammad al-Bajāwi. (Cairo: ‘Isa al-Babiy al-Ḥalabi, 1967).

Al-‘Akbari, Abu al-Baqā’ AbdulLah bin al-Ḥusayn. *I‘rāb al-Qirā’āt al-Shawādh*. Muhammad al-Sayyid Ahmad ‘Azūz (ed.). (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1996).

Al-‘Aynī, Badr al-Dīn Mahmūd bin Ahmad. *Al-Maqāṣid al-Naḥwiyyah fī Sharḥ Shawāhid Shurūh al-Alfiyyah*. ‘Ali Muhammad Fākhir, Ahmad Muhammad Tawfīq al-Sūdāni & ‘Abd al-‘Azīz Muhammad Fākhir (ed.). (Cairo: Dar al-Salām li al-Ṭibā‘ah, 2010).

Al-Akhfash, Abu al-Hasan al-Majāshi‘iy. *Ma‘ānī al-Qurān*. Huda Mahmūd (ed.). (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1990).

Al-Alūsi, Shihāb al-Dīn Mahmūd bin AbdulLah. *Rūḥ al-Ma‘āni fī Tafsīr al-Qurān wa al-Sab‘i al-Mathāni*. ‘Ali ‘Abd al-Bāri ‘Aṭiyyah (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1994).

Al-Andalūsi, Muhammad bin Yusuf bin Ali. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*. Ṣidqi Muhammad Jamīl (ed.). (Beirut: Dar al-Fikr, 2000).

Al-Andalūsi, Muhammad bin Yusuf bin Ali. *Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl*. Husayn Hindāwi (ed.). (Damascus: Dar al-Qalam, 1999).

Al-Andalūsi, Muhammad bin Yusuf bin Ali. *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*. Rejab ‘Uthmān Muhammad (ed.). (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1998).

Al-Ashmūni, ‘Ali bin Muhammad bin ‘Isa. *Sharh al-Ashmūni ‘ala Alfiyyah Ibn Mālik.* (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998).

Al-Askari, Abū Hilāl Al-Hassan bin Abdullah. *Al-Furūq al-Lughawiyyah*. Muhammad Ibrahim Salim (ed.). (Cairo: Dār al-‘Ilm, nd.).

Al-Azhari, Khālid bin AbdulLah bin Abu Bakr. *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘Ala al-Tawḍīḥ.* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2000).

Al-Baiḍāwi, Nāṣir al-Dīn AbdulLah bin ‘Umar. *Anwār al-Tanzīl wa Asrār al-Takwīl*. Muhammad Abd al-Raḥman al-Mara‘shali (ed.). (Beirut: Dar Iḥyā’ al-Turath al-‘Arabi, 1998).

Al-Bāqūlī, ‘Ali bin al-Husayn bin ‘Ali. *I‘rāb al-Qurān al-Mansūb li al-Zajjāj*. Ibrāhīm al-Abyāri (ed.). (Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣri, 1999).

Al-Da‘ās, Ahmad ‘Abīd. *I‘rāb al-Quran al-Karīm*. (Damascus: Dar al-Munir, 2004).

Al-Faqīh, Ahmad Hasan Ahmad. *Taṣmīm al-Baḥth al-Naw‘ī fī al-Majāl al-Tarbawī ma‘a al-Tarkīz ‘ala Buḥūth Ta‘līm al-Lughah*. (Majallah al-Dawliyyah li al-Dirāsāt al-Nafsiyyah, vol. 3, 2017).

Al-Fārisi, Abu al-Hasan bin Ahmad. *Al-Masā’il al-Manthūrah*. Muṣtafa al-Haddādi (ed.). (Damascus: Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah bi Dimashq, n.d.).

Al-Farra’, Abu Zakariyya Yahya bin Ziyād bin AbdulLah bin Manẓūr. *Ma‘āni al-Qurān*. Muhammad Yūsuf al-Naji, Muhammad ‘Ali al-Najjar & ‘Abd al-Fattaḥ Ismā’il al-Shalabi (ed.). (Cairo: Dar al-Misriyyah li al-Ta’lif wa al-Turjumah, 1972).

Al-Ghalāyīnī, Muṣtafa bin Muhammad Salīm. *Jāmi‘ al-Durūs al-‘Arabiyyah*. (Beirut: al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, 1993).

Al-Ḥanbali, Sirāj al-Dīn ‘Umar. *Al-Lubāb fī ‘Ulūm al-Kitāb*. ‘Ādil Ahmad ‘Abd al-Maujūd & ‘Ali Muhammad Mu‘awwaḍ (ed.). (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998).

Al-Harari, Muhammad al-Amīn, *Tafsīr Ḥadā'iq al-Rūḥ wa al-Rayhān fī Rawābī 'Ulūm al-Qurān*. Hāshim Muhammad 'Ali bin Husayn Mahdi (ed.). (Beirut: Dār Tūq al-Najāt, 2001).

Al-Ḥundud, Ibrāhīm Ṣāliḥ. *Al-Ḍarūrah al-Shi'riyyah wa Mafhūmuha lada al-Naḥwiyyīn*: Dirasah 'ala Alfiyyah Ibn Mālik. (Medina: Islamic University, 2001).

Al-Jaujari, Shams al-Dīn Muhammad bin 'Abd al-Mun'im bin Muhammad. *Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Ma'rifah Kalām al-'Arab*. Nawwaf bin Jazā' al-Ḥarithi (ed.). (KSA: Islamic University of Medina, 2004).

Al-Jurjāni, 'Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman. *Dalā'il al-I'jāz fī 'Ilm al-Ma'āni*. Mahmūd Muhammad Shākir (ed.). (Cairo: Maṭba'ah al-Madani, 1992).

Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali. *Al-Ta'rīfāt*. (Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub, 1983).

Al-Khafājī, Shihāb al-Dīn Ahnad bin Muhammad. *al-Qaḍī wa Kifāyah al-Rāḍī 'Ala Tafsīr al-Bayḍāwi*. (Beirut: Dār Ṣādir. n.d).

Al-Kharrāḍ, Ahmad bin Muhammad. *Al-Mujtaba min Mushkil I'rāb al-Quran*. (Medina: Majma' al-Malik Fahd li Ṭibā'ah al-Muṣḥaf al-Sharīf, 2006).

Al-Māliki, Abu Muhammad Badr al-Dīn Hasan bin Qāsim bin 'AbdulLah. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik*. (Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi, 2008).

Al-Mawṣili, 'Ali bin 'Adlān bin Ḥamad. *Al-Intikhāb li Kashf al-Abyāt al-Mushkilah al-I'rāb*. Ḥātim Ṣālīḥ Ḍāmin (ed.). (Beirut: Mu'assasah al-Risālah, 1985).

Al-Mubarrid, Muhammad bin Yazīd. *Al-Muqtaḍab*. Muhammad 'Abd al-Khāliq 'Uẓaimah (ed.). (Beirut: 'Ālam al-Kutub, 1994).

Al-Murādi, Badr al-Dīn Hasan bin Qāsim. *Al-Jana al-Dāni fī Ḥurūf al-Ma'āni.* Fakhr al-Dīn Qabāwah & Muhammad Nadīm Fāḍil (ed.). (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1992).

Al-Murādi, Badr al-Dīn Hasan bin Qāsim. *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyah Ibn Mālik.* 'Abd al-Raḥmān Sulaymān (ed.). (Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabi, 2008).

Al-Naisābūri, Niẓām al-Dīn al-Hasan bin Muhammad. *Gharā'ib al-Qurān wa Raghā'ib al-Furqān*. Zakariyya 'Umayrāt (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1995).

Al-Nuḥas, Abu Ja'far Ahmad bin Muhammad. *Ma'āni al-Qurān*. Muhammad 'Ali al-Ṣābūni (ed.). (Mecca: Ummu al-Qura University, 1988).

Al-Qaunawi, 'Iṣād al-Dīn Isma'īl bin Muhammad. *Hāshiyah al-Qaunawi 'Ala Tafsīr al-Baiḍawī.* AbdulLah Muhammad 'Umar (ed.). (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, n.d).

Al-Qūjawi, Muhammad bin Muṣliḥ al-Dīn Muṣṭafa Shaykh Zadah. *Hāshiyah Muḥyi al-Din Zadah 'Ala Tafsīr al-Qaḍi al-Bayḍāwī*. 'AbdulLah 'Abd al-Qādir Shāhīn. (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, n.d).

Al-Qūjawi, Muhammad bin Muṣliḥ al-Dīn Muṣṭafa Shaykh Zadah. *Sharḥ Qawā'id al-I'rāb li Ibn Hishām*. Isma'il Isma'il Marwah (ed.). (Beirut: Dar al-Fikr al-Mu'āṣir, 1995).

Al-Qurṭubi, Abu AbdulLah Muhammad bin Ahmad bin Ahmad. *Al-Jāmi' li Aḥkām al-Qurān*. Ahmad al-Bardūni & Ibrāhim Aṭfīsh (ed.). (Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah, 1964).

Al-Rāzi, Abu 'AbdulLah Muhammad bin 'Umar. *Mafātīh al-Ghaib*. (Beirut: Dar Iḥyā' al-Turāth, 1999).

Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr al-Hanafi. *Mukhtār al-Saḥiḥ*. Yusuf al-Sheikh Muhammad (ed.). (Beirut: Modern Library, 1999).

Al-Samīn al-Ḥalabi, Shihāb al-Dīn Ahmad bin Yūsuf. *Al-Durr al-Maṣūn fī 'Ilm Kitāb Allah al-Maknūn*. Ahmad Muhammad al-Kharrāṭ (ed.). (Damascus: Dar al-Qalam, 2003).

Al-Shātibi, Abu Ishaq Ibrahīm bin Musa. *Al-Maqāṣid al-Shāfiyyah fi Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah*. (Mecca: Umm al-Qura University, 2007).

Al-Ṣibān, Abu al-'Irfān Muhammad bin 'Ali. *Hāshiyah al-Ṣibān 'ala Sharḥ al-Ashmūni li Alfiyyah Ibn Mālik*. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1997).

Al-Sīrāfi, Yusuf bin Abu Sa'id al-Hasan bin AbdulLah. *Sharḥ Abyāt Sībawayh*. Muhammad 'Ali al-Rīḥ Hāshim. (Cairo: Maktabah Kulliyāt al-Azhariyyah, 1974).

DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

Al-Suyuṭi, ‘Abd al-Rahman bin Abu Bakr. *Al-Itqān fī ‘Ulūm al-Qurān*. Muhammad Abu al-Faḍl Ibrāhīm. (Cairo: al-Hai’ah al-Misriyyah li al-Kitāb, 1974).

Al-Suyūṭi, ‘Abd al-Rahman bin Abu Bakr. *Huma‘ al-Hawāmi‘ fi Sharḥ Jam‘ al-Jawami‘*. ‘Abd al-Majīd Hindāwi (ed.). Cairo: al-Maktabah al-Tawfiqiyyah, 1998).

Al-Suyūṭi, ‘Abd al-Rahman bin Abu Bakr. *Nawāhid al-Abkār wa Shawārid al-Afkār*. (KSA: Umm al-Qura University, 2005).

Al-Suyūṭi, ‘Abd al-Raḥmān bin Abu Bakr. *Tadrīb al-Rāwi fi Sharḥ Taqrīb al-Nawawi*. Abu Qutaibah Naẓar Muhammad al-Fayabi. (KSA: Dar Tībah, 2020).

Al-Suyūṭi, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalāl al-Dīn. *Mu‘jam Maqālīd al-‘Ulūm fi al-Ḥudūd wa al-Rusūm*. Mohamed Ibrahim (ed.). (Cairo, Egypt: Maktabat al-Adab, 2004).

Al-Suyuṭi, Abd al-Rahman bin Abi Bakr. *Al-Iqtirah fī Uṣūl al-Naḥwi*. (Damascus: Dar Beirut, 2006).

Al-Zajjāj, Ibrāhīm bin al-Sirri bin Sahl bin Isḥaq. *Ma‘āni al-Qurān wa I‘rābihi*. ‘Abd al-Jalīl ‘Abduh Shalabi. (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1988).

Al-Zamakhshari, Abu al-Qāsim Mahmūd bin ‘Amru bin Ahmad. *Al-Kashshāf ‘an Haqa’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl*. (Beirut: Dar al-Kitāb al-‘Arabi, 1986).

Al-Zamakhshari, Abu al-Qāsim Mahmūd bin ‘Amru bin Ahmad. *Al-Mufaṣṣal fī Ṣun‘ah al-I‘rāb*. ‘Ali Bu Mulḥim (ed.). (Beirut: Maktabah al-Hilal, 1993).

Bahjat Ṣāliḥ ‘Abd al-Wāḥid. *Al-I‘rāb al-Mufaṣṣal li Kitāb Allah al-Murattal*. (‘Ammān: Dār al-Fikr li al-Ṭibā‘ah wa al-Nasrh wa al-Tawzī‘, 1997).

Da‘kūr, Nadīm Husayn. *Al-Qawā‘id al-Taṭbīqiyyah fī al-Lughah al-‘Arabiyyah*. (Beirut: Mu’assasah Baḥsūn li al-Nashr wa al-Tawzī‘, 1998).

Ibn ‘Aqīl, Bahā’ al-Dīn bin ‘Aqīl. *Al-Musā‘id ‘ala Tashīl al-Fawa’id*. Muhammad Kamil (ed.). (KSA: Umm al-Qura University, 1985).

Ibn ‘Atiyyah, Abu Muhammad ‘Abd al-Haq bin Ghalib. *Al-Muḥarrir al-Wajīz fi Tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz*. Abd al-Salam ‘Abd al-Shafī (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2002).

Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abu al-Sa‘ādāt al-Mubārak bin Muhammad. *Al-Badī‘ fī ‘Ilm al-‘Arabiyyah*. Fahti Ahmad ‘Ali al-Dīn (ed.). (Mecca: Ummu al-Qura University, 1999).

Ibn al-Ḥājib, Uthmān bin ‘Umar bin Abi Bakr al-Kurdī al-Maliki. *Amāli Ibn al-Ḥājib*. Fakhr Ṣālaḥ Sulaimān (ed.). (Jordan: Dār ‘Ammār, 1989).

Ibn al-Khabbāz, Ahmad bin al-Husayn. *Tawjīh al-Luma‘*. Faiz Zaki Muhammad Diyāb (ed.) (Egypt: Dal a-Salām, 2007).

Ibn al-Ṣā’igh, Muhammad bin Hasan bin Sibā‘ bin Abi Bakr al-Judhāmi. *Al-Lamḥah fī Sharḥ al-Malaḥa*. Ibrāhīm al-Ṣā‘idi (ed.). (Madinah: Islamic University, 2004).

Ibn al-Sirāj, Abū Bakr Muhammad bin Sahl. *Al-Uṣūl fī al-Naḥw*. ‘Abd al-Huzayn al-Fatli (ed.). (Beirut: Mu’assasah al-Risālah, 1988).

Ibn Hishām, AbdulLah bin Yusuf. *Awḍaḥ al-Masālik ila Alfiyyah Ibn Mālik*. Yusuf al-Shaykh Muhammad al-Baqā‘i (ed.). (Damsyiq: Dar al-Fikr, n.d).

Ibn Hishām, AbdulLah bin Yūsuf. *Mughni al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārib*. Māzin al-Mubārak & Muhammad ‘Ali HamdalLah (ed.). (Beirut: Dār al-Fikr, 1997).

Ibn Jinni, Abu al-Fatḥ ‘Uthmān. *Al-Khaṣā’iṣ*. ‘Abd al-Ḥakīm Muhammad (ed.). (Egypt: al-Hai’ah al-Miṣriyyah al-‘Ammah li al-Kitāb, n.d).

Ibn Jinni, Abu al-Fatḥ ‘Uthmān. *Al-Muḥtasab fi Tabyīn Wujūh Shawādh al-Qirā’āt wa al-Īḍāḥ ‘anhā*. (Cairo: Wizārah al-Awqāf, 1999).

Ibn Mālik, Muhammad bin ‘AbdulLah. *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah*. ‘Abd al-Mun‘im Ahmad Huraidi (ed.). (Mecca: Ummu al-Qura University, n.d).

Ibn Mālik, Muhammad bin ‘AbdulLah. *Sharḥ Tashīl al-Fawā’id*. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid & Muhammad al-Makhtūn (ed.). (Cairo: Hujr li al-Ṭibā ‘ah wa al-Nashr, 1990).

Ibn Ya‘ish, Ya‘ish bin ‘Ali bin Ya‘ish. *Sharḥ al-Mufaṣṣal li al-Zamakhshari*. Imīl Badī ‘ Ya‘qūb (ed.). (Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2001).

Mahmūd bin ‘Abd al-Rahīm Ṣāfi. *Al-Jadwal fī I‘rāb al-Qurān al-Karīm*. (Damsyiq: Dar al-Rashid, 1997).

DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no1.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index
Makki, Abu Muhammad Makki bin Abi Ṭālib. *Mushkil I'rāb al-Qurān*. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin (ed.). (Beirut: Mu'assasah al-Risālah, 1985).

Pa, M. T., Abd Rahman, M. Z., & Hussin, M. Keunikan Wacana Qur'ani dalam Penggunaan Bilangan. *Jurnal Usuluddin*. 2019, 47(2), 45–64. https://doi.org/10.22452/usuluddin.vol47no2.2

Sībawayh, 'Amrū bin 'Uthmān bin Qunbur al-Ḥarithi. *Al-Kitāb*. 'Abd al-Salām Muhammad Harūn. (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1988).

Yāsīn Jāsim al-Muḥaymīd. *Al-I'rāb al-Muḥīṭ min Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ*. (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 2001).